E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1995/6
12 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاحصائية
الدورة الثامنة والعشرون
٢٧ شباط/فبراير - ٣ آذار/مارس ١٩٩٥
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

الإحصاءات المالية

فرقة العمل المعنية بالإحصاءات المالية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الاحصائية تقرير فرقة العمل المعنية بالإحصاءات المالية (الجهة المنظمة للاجتماعات: صندوق النقد الدولي)، الذي يرد في مرفق هذا التقرير. ويحال التقرير إلى اللجنة وفقا لطلب اللجنة الاحصائية في دورتها الاستثنائية[١].

* E/CN.3/1995/1.

حاشية

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ٩ (E/1994/29)، الفقرة ١٦.

240195 240195 95-00849

مرفق

تقرير فرقة العمل المعنية بالاحصاءات المالية

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة ومعلومات أساسية		١ - ٤	٣
أولا	- استعراض عام	٥ - ١٢	٤
	ألف - المنهجية الإحصائية	٥	٤
	باء - إبلاغ البيانات وتبادلها	٦ - ٩	٤
	جيم - نشر البيانات	١٠	٥
	دال - المساعدة التقنية	١١	٦
	هاء - النتائج	١٢	٦
ثانيا	- احصاءات موازين المدفوعات	١٣ - ١٦	٦
ثالثا	- احصاءات الدين الخارجي	١٧ - ١٨	٧
رابعا	- الاحصاءات النقدية والمصرفية الوطنية	١٩ - ٢١	٨
خامسا	- الاحصاءات المالية الحكومية	٢٢ - ٢٤	٩
سادسا	- الاحصاءات المالية الأخرى	٢٥ - ٢٧	٩
سابعا	- تنسيق المساعدة التقنية	٢٨	١٠

مقدمة ومعلومات أساسية

١ - إن أهداف فرقة العمل المعنية بالاحصاءات المالية، التي صدر بها تكليف من الفريق العامل المعني بالبرامج الاحصائية الدولية والتنسيق الاحصائي الدولي في دورته الخامسة عشرة (انظر E/CN.3/1993/21، الفقرة ٥٣)، والتي أيدتها في وقت لاحق اللجنة الاحصائية في دورتها السابعة والعشرين[أ]، واللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الاحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية في دورتها السادسة والعشرين (انظر ACC/1993/1، الفقرات ٤ و ١٧ - ١٩)، هي (أ) تحديد العمل الذي تقوم به المنظمات المعنية فيما يتعلق بالأساليب والتجميع والتجهيز والنشر والمساعدة التقنية والتعاون؛ (ب) تقييم المشاكل والازدواجية ومواطن الضعف وأوجه الاختلال والثغرات؛ (ج) دراسة كيفية إجراء تقييم لقاعدة البيانات التي تحتفظ بها المنظمات الدولية؛ (د) الإبلاغ عن الإجراءات المتخذة والمقترحات والمسائل التي لم يتم حلها لكي يتخذ الفريق العامل إجراء بشأنها. وقد تم تأكيد تلك الأهداف بوصفها اختصاصات فرقة العمل في اجتماعها الأول المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٣ (E/CN.3/1994/8، الفقرة ١). وتتألف عضوية فرقة العمل من صندوق النقد الدولي (الجهة المنظمة للاجتماعات)، ومصرف التسويات الدولية، ومعهد النقد الأوروبي، والمكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢ - ولأغراض فرقة العمل، تعرف الاحصاءات المالية بأنها تشمل إحصاءات موازين المدفوعات؛ وإحصاءات الدين الخارجي؛ والإحصاءات النقدية والمصرفية؛ والإحصاءات المالية الحكومية؛ والإحصاءات المالية الأخرى؛ التي تعرف بصورة فضفاضة لتشمل المجالات التي من المرجح أن تنشأ فيها مشاكل تنسيقية بين المنظمات الدولية. وقد نظرت فرقة العمل، آخذة في اعتبارها هذه التعاريف، في قضايا التنسيق في المجالات المصرفية الدولية؛ واستثمارات الحافظة؛ والاستثمار المباشر؛ والمشتقات المالية؛ والمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وحسابات المؤسسات غير المالية.

٣ - وكخطوة أولى، أرسل صندوق النقد الدولي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ إلى المنظمات الدولية المعنية بتجميع و/أو نشر الإحصاءات المالية استبيانا صمم للمساعدة في تقييم المشاكل والفرص من أجل تحسين التنسيق والتعاون. وفي آب/أغسطس ١٩٩٣، كتب صندوق النقد الدولي إلى وزراء المالية، ومحافظي المصارف المركزية، ورؤساء المكاتب الاحصائية الوطنية في عدد من البلدان الصناعية والنامية لالتماس تعليقاتهم بشأن اختصاصات فرقة العمل؛ وبشأن دور المنظمات الدولية في تطوير معايير للاحصاءات المالية؛ وبشأن الترتيبات الجارية لجمع البيانات وتبادلها؛ وبشأن نتائج الاستبيان.

٤ - وفي الاجتماع الثاني لفرقة العمل (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)، كان جدول الأعمال يتألف من المواضيع المرحلة من الاجتماع الأول (وهي أساسا التطورات في مجال الاحصاءات النقدية والمالية والاحصاءات المالية الحكومية)، فضلا عن المواضيع التي أثيرت استجابة لرسالة صندوق النقد الدولي السالفة الذكر المؤرخة آب/أغسطس ١٩٩٣، بما في ذلك الحاجة إلى إيجاد سبل لتخفيف عبء إبلاغ البيانات

والحاجة إلى دليل مركزي للاحصاءات المالية التي تنشرها المنظمات الدولية. وسيتاح تقرير فرقة العمل عن ذلك الاجتماع للجنة بوصفه وثيقة معلومات أساسية.

أولا - استعراض عام

ألف - المنهجية الاحصائية

٥ - تلاحظ فرقة العمل أن صندوق النقد الدولي، والمكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية، ومصرف التسويات الدولية، والبنك الدولي (الأخير في مجال إحصاءات الدين الخارجي) كانت نشطة في تحويل البيانات الوطنية لأغراض الإحصاءات المالية واستعرضت الإجراءات المتعلقة بتنسيق العمل المتعلق بالمنهجيات الأساسية؛ وهي تلاحظ، بصفة خاصة خطط صندوق النقد الدولي لاستحداث منهجيات دولية في مجال الإحصاءات النقدية والمالية والإحصاءات المالية الحكومية التي تتسق، بالقدر الممكن، مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

باء - إبلاغ البيانات وتبادلها

٦ - استعرضت فرقة العمل الترتيبات الجارية المتعلقة بإبلاغ المنظمات الدولية للاحصاءات المالية وتبادلها، وهي تلاحظ أنه يبدو أن هناك درجة كبيرة وربما متزايدة من تبادل البيانات المتعلقة بالإحصاءات المالية فيما بين المنظمات الدولية، ولا سيما من خلال استخدام الوسائط الالكترونية، التي حلت محل استخدام نماذج التقارير في البلدان الصناعية والبلدان النامية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، قد يكون العبء الذي تتحمله الوكالات الوطنية للإبلاغ قد خف نتيجة لتوفر إمكانية الوصول إلى قواعد البيانات الوطنية الكترونيا، وتنامي ممارسة تبادل البيانات فيما بين المنظمات الدولية، واستخدام إجراءات الإبلاغ المشترك.

٧ - وتلاحظ فرقة العمل، بعد أن استعرضت الردود على رسالة صندوق النقد الدولي المؤرخة آب/أغسطس ١٩٩٣، استمرار دواعي القلق بشأن عبء الإبلاغ وقامت باستعراض إمكانية تخفيف ذلك العبء بالاستفادة من ميزات الإبلاغ الالكتروني وضمان زيادة تنسيق الاحتياجات من البيانات عن طريق تطوير مصنوفة للاحتياجات من البيانات. وفيما يتعلق بالإبلاغ الالكتروني، فإن الإرسال الالكتروني غير الموحد للبيانات القطرية يستلزم عموما تكاليف للبرمجة عند كلا الطرفين للوفاء باحتياجات المنظمات الدولية وغيرها من مستعملي البيانات الموحدة؛ وأدى نطاق هذه التكاليف إلى تثبيط تطوير الإبلاغ الالكتروني. وفي حالة الإبلاغ الالكتروني الموحد، حولت بعض تلك التكاليف مرة أخرى إلى البلدان المبلغة ولكن مع ميزة توفر قواعد البيانات الموحدة الآن لنطاق أوسع من جمهور المستعملين. وتلاحظ فرقة العمل الدور الريادي الذي قام به المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية في ذلك المجال في عمله المتعلق بالاحصاءات التجميعية لموازين المدفوعات عن طريق استخدام البرنامج التابع له لتبادل البيانات الالكترونية في الإدارة والتجارة والنقل في خططه المتعلقة بتطبيق برنامج التبادل المذكـــــور على إبلاغ البيانات

التجميعية للحسابات القومية في المستقبل القريب وعلى مجالات الإحصاءات الأخرى على مدى السنوات الخمس المقبلة. أما فيما يتعلق بدور فرقة العمل في ذلك المجال، فقد تقرر العودة الى النظر في الموضوع في مرحلة لاحقة لاستعراض التطورات الجارية في برنامج تبادل البيانات وخبرة المنظمات الدولية الأخرى. وفي ذلك الصدد، اتفق، من ناحية، على أن تبذل جهود لاعتماد معايير موحدة للترميز القطري، بما في ذلك المنظمات الدولية والفئات القطرية، وأن ينظر في المسألة في اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية.

٨ - وفيما يتعلق بتطوير مصفوفة للاحتياجات من البيانات، من المعترف به أن تطوير مصفوفة شاملة سيتطلب قدرا كبيرا من الوقت والجهد وأنه سيكون من الأجدى تطبيقها تطبيقا محدودا على مجالات معينة كما كان عليه الحال في السابق بالنسبة للبيانات الضريبية. وتشمل أمثلة المجالات التي يمكن فيها تطبيق نهج المصفوفة تطبيقا مفيدا النفقات الحكومية وأسعار الفائدة.

٩ - وبالرغم من أن فرقة العمل قد خلصت إلى أنه ليس هناك على ما يبدو دليل قوي يشير إلى وجود عبء زائد فيما يتعلق بإبلاغ الاحصاءات المالية إلى المنظمات الدولية، فإنها تلاحظ أنه قد يكون هناك في السنوات الأخيرة زيادة في طلبات المنظمات الدولية من البيانات، لا تمر من خلال وحداتها الإحصائية. ويصدق هذا على كل من صندوق النقد الدولي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ويعكس مشاكل نوعية وآنية البيانـــات التي تجمعها وحداتها الإحصائية، فضـــلا عن زيادة الطلبات الخاصة، التي عادة ما تكون في غضون مهلة قصيرة، من جانب مستعملي البيانات الآخرين في تلك المنظمات. وتلاحظ فرقة العمل أن هذه الحالة تثير تساؤلات حول السياسة الإحصائية داخل المنظمات الدولية قد تود الدول الأعضاء أن تعالجها مباشرة.

جيم - نشر البيانات

١٠ - استعرضت فرقة العمل المسائل في مجال نشر البيانات المالية وتعميمها، بما في ذلك المسائل التي أثيرت ردا على رسالة صندوق النقد الدولي المؤرخة آب/أغسطس ١٩٩٣ بشأن الحاجة إلى دليل مركزي للإحصاءات المالية التي تنشرها المنظمات الدولية. واستعرضت فرقة العمل مدى ملاءمة "دليل الإحصاءات الدولية" الذي نشر آخر مرة في عام ١٩٨٢، لهذا الغرض. وقد اتفق على أنه في حالة استكمال "الدليل"، قد يكون هناك ما يبرر استعراض تصنيف الإحصاءات المالية كدليل لتغطية المنشورات الإحصائية، على نسق الاستعراض الذي تستخدمه فرقة العمل لأغراض تحديد الثغرات والتداخلات. بيد أنه لا يوجد أي تأييد لنشر دليل مستقل للإحصاءات المالية أو لاستعراض معايير الوثائق فيما يتعلق بالإحصاءات المالية التي تنشرها المنظمات الدولية. وقد خلصت فرقة العمل إلى أن الأسئلة المثارة بشأن الحاجة إلى وضع معايير للوثائق هي أسئلة ذات صبغة عامة ولا تقتصر فقط على الاحصاءات المالية؛ ومن ثم ينبغي إثارتها مع اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية، التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدماج

البيانات التي تجمعها الوحدات غير الإحصائية لبعض المنظمات الدولية في نطاق واسع من المواضيع الإحصائية تثير تساؤلات بشأن الوثائق يلزم أن تتابعها تلك المنظمات متابعة نشطة.

دال ـ المساعدة التقنية

١١ - تلاحظ فرقة العمل أن الجهود المبذولة لتنسيق المساعدة التقنية في مجال الإحصاءات المالية قد اقتصرت على برامج المنظمات الدولية التي يجري الاضطلاع بها في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وخلصت فرقة العمل إلى أنه لا توجد أية حاجة إلى أدوات تنسيق مكافئة للمناطق الأخرى (على الأقل ليس في مجال الإحصاءات المالية). وبصفة خاصة، يجري حاليا استعراض برنامج المساعدة التقنية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وينبغي تشجيع اللجان الإقليمية على القيام بدور أكثر نشاطا في التنسيق المتعدد الأطراف للمساعدة التقنية في مجال الإحصاءات في جميع المواضيع.

هاء ـ النتائج

١٢ - خلصت فرقة العمل إلى أنه تم إلى حد كبير معالجة استعراضها للمسائل الرئيسية المحددة في اختصاصاتها. ونتيجة لذلك، لم يحدد الى الآن موعد لعقد أية اجتماعات أخرى، وذلك بالرغم من أن فرقة العمل مستعدة للانعقاد من جديد إذا ما عرضت عليها مسائل جديدة لكي تنظر فيها.

ثانيا ـ إحصاءات موازين المدفوعات

١٣ - تخلص فرقة العمل إلى أنه فيما يتعلق بجمع المنظمات الدولية للبيانات وتحويلها وتبادلها، يبدو أنه لا توجد أوجه قصور رئيسية في الترتيبات الجارية إلا فيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة توضيح توثيق الفروق بين البيانات الوطنية وكتيبات صندوق النقد الدولي/المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية.

١٤ - ومع ذلك، فإن بعض أهداف فرقة العمل تجرى معالجتها في لجنة احصاءات موازين المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي، وهي اللجنة التي أنشئت في عام ١٩٩٢ وتتألف عضويتها من الوكالات الاحصائية الدولية والوطنية، لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريري الصندوق المعنونين "تقرير عن قياس التدفقات الرأسمالية الدولية" و "تقرير عن التباين العالمي في الحسابات الجارية". وقد كُلفت اللجنة بمهمة دراسة السبل التي يمكن بها تحسين تنسيق جمع البيانات فيما بين البلدان بغية تيسير تبادل الاحصاءات. وقدمت فرقة العمل تقريرا إلى اللجنة في اجتماعها الأخير (بازل، سويسرا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤).

١٥ - واستجابة لذلك، لاحظت اللجنة أنه بالرغم من أن المنظمات الدولية قد أحرزت قدرا كبيرا من التقدم في تنسيق المفاهيم والتصنيفات، ما زالت هناك حاجة إلى تحسين تنسيق المساعدة التقنية وتطوير البيانات الاقليمية، ولا سيما فيما يتعلق بمطابقة مصادر الدائنين والمدينين وهي المطابقة التي تلزم لتجميع

بيانات موازين المدفوعات للبلدان المتقدمة النمو/النامية. ولاحظت اللجنة أنه يلزم أيضا تحسين التنسيق فيما بين المنظمات الدولية المعنية بتطوير بيانات أرصدة الحسابات الرأسمالية لموازين المدفوعات (جزئيا كمساعدة في تقدير التدفقات الجغرافية التفصيلية)، فضلا عن تلك المعنية بالاحصاءات التفصيلية للخدمات، وغيرها من مجالات الاحصاءات الوثيقة الصلة، مثل احصاءات الاستثمار المباشر وإحصاءات استثمارات الحافظة.

١٦ - وفيما يتعلق بالابلاغ الالكتروني بالاحصاءات التجميعية لموازين المدفوعات، تلاحظ فرقة العمل المبادرات الأخيرة التي اضطلع بها المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية باستخدام تبادل البيانات الالكترونية في الادارة والتجارة والنقل كوسيط لإرسال الرسائل الموحدة، أي التي تحتوي على خليط من البيانات والنص. وكان من بين السمات الرئيسية لتلك المبادرة منح المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية سلطة أن يطلب من البلدان الأعضاء الابلاغ عن الاحصاءات بتلك الطريقة، وبالنظر إلى سرعة وقت الدوران، تقديم البيانات الناتجة في مقابل ذلك. ونتيجة لذلك، يصدر النظام حاليا بيانات شهرية عن موازين المدفوعات إلى المنظمات التابعة للاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء فيه، وكذلك إلى الهيئات الأخرى المرتبطة بالشبكة. وفي ضوء تلك الخبرة، استعرضت فرقة العمل ما إذا كان ينبغي عليها أن تضطلع بدور تنسيقي في تشجيع تبادل بيانات موازين المدفوعات المبلغ عنها الكترونيا. ولم يتخذ أي قرار في هذا الشأن، إلا أنه لوحظ أنه بامكان لجنة موازين المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي أن تتناول المسألة، حسب الاقتضاء.

ثالثا - احصاءات الدين الخارجي

١٧ - على مدى عدة سنوات، تعاون مصرف التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي لوضع تعاريف متسقة ومنهجيات تكميلية لإعداد بيانات شاملة عن الدين الخارجي، وذلك رهنا بالقيود المفروضة بحكم طبيعة المعلومات المتحصل عليها من المصادر الوطنية (سواء المدينة أو الدائنة). ويجري حاليا العمل لاستعراض العلاقة بين احصاءات الدين الخارجي وموازين المدفوعات، بما في ذلك موقف الاستثمارات الدولية على النحو المعرف في "كتيب موازين المدفوعات". وبالاضافة إلى ذلك، يجري بذل جهود لتحسين قابلية البيانات المستمدة من المصادر الدائنة والمدينة للمقارنة.

١٨ - وفي هذا الصدد، تلاحظ فرقة العمل الخطط التي أعدها البنك الدولي لاستعراض نطاق نظام الابلاغ عن الديون الخاص به لكي يعكس تغير أنماط التمويل في البلدان النامية، بما في ذلك نمو تمويل القطاع الخاص والصكوك المالية الجديدة. ومن المتوقع أن يؤدي الاستعراض إلى جعل قاعدة بيانات الدين الخارجي التابعة للبنك الدولي أكثر فائدة كأداة لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، كما يقصد به تلبية احتياجات جمهور أوسع نطاقا. وتحقيقا لهذه الغاية، يقوم البنك الدولي حاليا بإعداد استبيان لصياغة مقترحات ستتم مناقشتها مع المنظمات الدولية المعنية والأطراف المهتمة الأخرى. وسيتم في نهاية المطاف

اعداد مخطط مشروح لنظام منقح للابلاغ عن الديون لمناقشته مع الفريق العامل للجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومع الفريق العامل الدولي المعني بإحصاءات الدين الخارجي وذلك لكفالة التنسيق بين مصادر المعلومات للدائنين والمدينين.

رابعا - الاحصاءات النقدية والمصرفية الوطنية

١٩ - يلاحظ الفريق العامل أن خطط صندوق النقد الدولي لإعداد كتيب جديد بشأن الاحصاءات النقدية والمالية تتبع اجراءات مماثلة للاجراءات المعتمدة للطبعة الخامسة من "كتيب موازين المدفوعات". وفي الحالتين، يجري تقييم أولي للكيفية التي سيفي بها نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ باحتياجات المستعملين في تلك المجالات، بما في ذلك المستعملون في المنظمات الدولية والبلدان؛ ويمكن عندئذ استطلاع نطاق تطوير الاحصاءات في كل قطاع بحيث تكون متسقة قدر الامكان مع الإطار الموضوع في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويشمل الإجراء سلسلة من الزيارات يقوم بها موظفو صندوق النقد الدولي الى المنظمات الدولية الرئيسية المعنية وإلى الوكالات الرسمية في عدد من البلدان الصناعية والنامية المختارة، فضلا عن توزيع مخطط مشروح للكتيب على جميع البلدان الأعضاء للتعليق عليها. وبعد اجراء الاستعراض داخل صندوق النقد الدولي، سيتم توزيع مشاريع الفصول بالانكليزية والفرنسية والاسبانية والروسية لكي يعلق عليها المستعملون والمجمعون، بعدها يعقد صندوق النقد الدولي اجتماعا لخبراء يمثلون كل أعضائه لاستعراض مشاريع الفصول المستكملة. وفي الوقت الحالي، من المتوقع أن تنجز مشاريع الفصول المتبقية بحلول تموز/يوليه ١٩٩٥ وتقرر بصفة مؤقتة عقد اجتماع لفريق الخبراء في أوائل عام ١٩٩٦؛ ومن المستهدف أن يكون النشر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٢٠ - وتلاحظ فرقة العمل أنه بغية تلبية احتياجات نطاق أوسع من الجمهور والاتساق مع التفكير الحالي في هذا المجال، يلزم أن يتسم شكل "كتيب الاحصاءات النقدية والمالية" بقدر أكبر كثيرا من المرونة. ولهذا الغرض، يجري استخدام نهج يقوم على وحدات البناء (أ) يتسق مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ فيما يتعلق بتصنيف الصكوك والقطاعات والمعايير المحاسبية؛ (ب) يتسق مع "كتيب موازين المدفوعات" فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالقطاع الأجنبي؛ (ج) يتسق مع المحاسبة المالية الحكومية؛ (د) يتسق مع معايير مصرف التسويات الدولية بشأن كفاية رأس المال فيما يتعلق بالروابط بين التحليل النقدي والتحليل الائتماني؛ (هـ) يتجنب التوصية باستخدام مقاييس معينة لاحصاءات الأرصدة النقدية والاحصاءات المرتبطة بها.

٢١ - وتتفق فرقة العمل على أنه قد يمكن في وقت لاحق اجراء استعراض لممارسات الابلاغ عن البيانات وتبادلها في الاحصاءات النقدية والمصرفية الوطنية، وذلك في ضوء تطور المعايير الاحصائية في هذا المجال.

خامسا - الاحصاءات المالية الحكومية

٢٢ - تلاحظ فرقة العمل أنه لتنقيح "كتيب الاحصاءات المالية الحكومية" يجري اتباع اجراءات مماثلة للاجراءات الموصوفة "لكتيب الاحصاءات النقدية والمالية". ومن بين المسائل المحددة التي تحث على استعراض المنهجية في هذا المجال، تطور الممارسات المحاسبية (في بعض الحالات نحو المحاسبة التراكمية) وتزايد أهمية التحليل المالي لمسائل من قبيل المتأخرات، والمعاملات العينية، والعمليات شبه المالية في النظام المالي. ومما يعمل على إبراز غياب توافق الآراء، التضارب القائم بين احتياجات التحليل المالي من ناحية، وتشجيع التنسيق وتوثيق الروابط مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ من الناحية الأخرى. ولهذه الأسباب جزئيا، من المرجح أن يحدد "الكتيب" المنقح أساسا مشتركا مع الحسابات الحكومية القائمة على نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وأن يسعى الى تحديد موازين وتصنيفات بديلة على مستوى أكثر تفصيلا. كما سيلزم أن يركز "الكتيب" المنقح على أساليب التجميع، ولاسيما في سياق تجنب الازدواجية ووضع أولويات لخطط العمل في تجميع كل من الحسابات القائمة على نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والحسابات القائمة على "الكتيب" المنقح. وبعد قيام صندوق النقد الدولي مؤخرا بتعيين خبير استشاري، سيرسل الى البلدان الأعضاء في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ استبيان لالتماس معلومات عن الممارسات المحاسبية الوطنية والاحتياجات من البيانات، وسيلي ذلك القيام بزيارات الى المنظمات الدولية والوكالات الاحصائية الرسمية لغاية تموز/يوليه ١٩٩٥، واعداد مخطط مشروح "للكتيب" المنقح بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وعلى ذلك الأساس، يمكن أن يكون أول مشروع كامل جاهزا في النصف الأول من عام ١٩٩٧ ويمكن عقد اجتماع لفريق الخبراء في أوائل عام ١٩٩٨؛ ومن المقرر حاليا أن يكون النشر في النصف الثاني من عام ١٩٩٨.

٢٣ - وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، تلاحظ فرقة العمل أن الاحتياجات من الاحصاءات المالية الحكومية تحدد في إطار النظام الأوروبي للحسابات ومعاهدة الاتحاد وبروتوكولاتها؛ ولا يرى المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية ولا معهد النقد الأوروبي حاجة لتطوير منهجيات مستقلة للحسابات الحكومية لا لتلبية الاحتياجات الحالية أو في سياق الاتحاد النقدي.

٢٤ - وفيما يتعلق بإبلاغ البيانات، تلاحظ فرقة العمل أنه قد يكون هناك مجال لزيادة تنسيق إبلاغ البيانات بالنسبة للنفقات الحكومية؛ ومن شأن تصميم مصفوفة لمتطلبات الإبلاغ أن يساعد في هذا الصدد.

سادسا - الإحصاءات المالية الأخرى

٢٥ - تلاحظ فرقة العمل أنه، نظرا إلى أن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ و "كتيب موازين المدفوعات" قد أوليا اهتماما خاصا للتطورات الأخيرة في الأسواق والصكوك المالية ولإدماج حسابات الميزانيات العمومية في إطار الحسابات الوطنية، فإنه من الممكن جدا، مع تنفيذ هذين النظامين، تقليص نطاق الإحصاءات المالية الأخرى، كما سبق تطويرها. وفي الوقت ذاته، من الممكن جدا تعزيز نطاق

الإحصاءات المالية في المجالات الأخرى. وتنعكس الحاجة الى التنسيق في هذا المجال في ارتفاع مستويات النشاط المستمر للمنظمات الدولية في رصد التطورات الجارية في الأسواق المالية.

٢٦ - وتوصي فرقة العمل بالاضطلاع بمزيد من العمل بشأن المشتقات المالية بغية تحديد إطار لتصنيف المعاملات التي تقوم على صكوك جديدة وأهميتها من أجل تعيين حدود الأصول المالية والترتيبات الخارجة عن إطار الميزانيات العمومية، على أن يتم ذلك كله ضمن إطار الحسابات المالية لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وتنظر حاليا اللجنة المعنية بإحصاءات موازين المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي في آثار تلك التطورات في الأسواق الدولية، في حين ينظر مصرف التسويات الدولية في آثارها بالنسبة لتقييم المخاطر. ولوحظت الحاجة الى تنسيق عمل المنظمات الدولية في هذا المجال؛ وتحقيقا لتلك الغاية، اتفق على إبقاء المنظمات الدولية على علم بالمبادرات والتقدم المحرز في جمع الإحصاءات المتعلقة بالمشتقات المالية.

٢٧ - وفيما يتعلق بمسألة إبلاغ البيانات، تلاحظ فرقة العمل أنه قد يكون هناك مجال لزيادة تنسيق إبلاغ البيانات المتعلقة بأسعار الفائدة؛ وقد يساعد في هذا الصدد تصميم مصفوفة لمتطلبات الإبلاغ.

سابعا - تنسيق المساعدة التقنية

٢٨ - تلاحظ فرقة العمل أن الجهود المبذولة لتنسيق المساعدة التقنية في مجال الاحصاءات المالية كانت مقصورة على برنامج المنظمات الدولية مع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وخلصت فرقة العمل الى أنه بالرغم من أنه لا توجد أية حاجة الى أدوات تنسيق مكافئة للمناطق الأخرى (على الأقل ليس في مجال الإحصاءات المالية)، فإن المسألة لم تعالج من جانب فرق العمل الأخرى، وقد تكون هناك بالفعل حاجة الى التنسيق في المجالات الأخرى. وبصفة خاصة، يجري حاليا استعراض برنامج المساعدة التقنية التابع للبرنامج الإنمائي وينبغي تشجيع اللجان الاقليمية على الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في التنسيق المتعدد الأطراف للمساعدة التقنية في مجال الاحصاءات في جميع المواضيع.

حاشية

(أ) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٦ (E/1993/26)، الفقرة ٢٧.

- - - - -